

تقديم بين يدي السورة

هكذا سميت { سورة الأحزاب } في المصاحف وكتب التفسير والسنة ، وكذلك رويت تسميتها عن ابن عباس وأبي بن كعب بأسانيد مقبولة . ولا يعرف لها اسم غيره . ووجه التسمية أن فيها ذكر أحزاب المشركين من قريش ومن تحزب معهم أرادوا غزو المسلمين في المدينة فرد الله كيدهم وكفى الله المؤمنين القتال . وهي مدنية بالاتفاق ، وسيأتي عن ابن عباس أن آية { وما كان لمؤمن } الخ نزلت في تزويج زينب بنت جحش من زيد بن حارثة في مكة . وهي التسعون في عداد السور النازلة من القرآن ، نزلت بعد سورة الأنفال ، وقبل سورة المائدة . وكان نزولها على قول ابن إسحاق أواخر سنة خمس من الهجرة وهو الذي جرى عليه ابن رشد في البيان والتحصيل . وروى ابن وهب وابن القاسم عن مالك : أنها كانت سنة أربع وهي سنة غزوة الأحزاب وتسمى غزوة الخندق حين أحاط جماعات من قريش وأحايشهم¹ وكنانة وغطفان وكانوا عشرة آلاف وكان المسلمون ثلاثة آلاف وعقبها وغزوة قريظة والنضير . وعدد آياتها ثلاث وسبعون باتفاق أصحاب العدد .

ومما يجب التنبيه عليه مما يتعلق بهذه السورة ما رواه الحاكم والنسائي وغيرهما عن زر بن حبيش قال : قال لي أبي بن كعب : كأين تعدون سورة الأحزاب؟ قال : قلت : ثلاثا وسبعين آية . قال : أقط بهمزة استفهام دخلت على قط ، أي حسب فولدني يحلف به أبي : إن كانت لتعدل سورة البقرة . ولقد قرأنا فيها الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم فرجع فيما رفع ، أي نسخ فيما نسخ من تلاوة آياتها . وما رواه أبو عبيد القاسم بن سلام بسنده وابن الأنباري بسنده عن عائشة قالت : كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمان النبي صلى الله عليه وسلم مائتي آية فلما كتب عثمان المصاحف لم يقدر منها إلا على ما هو الآن . وكلام الخبرين ضعيف السند .

ومحمل الخبر الأول عند أهل العلم أن أيبا حدث عن سورة الأحزاب قبل أن ينسخ منها ما نسخ . فمنه ما نسخت تلاوته وحكمه ومنه ما نسخت تلاوته خاصة مثل آية الرجم . وأنا أقول : إن صح عن أبي ما نسب إليه فما هو إلا أن شيئا كثيرا من القرآن كان أبي يلحقه بسورة الأحزاب وهو من سور أخرى من القرآن مثل كثير من سورة النساء الشبيه ببعض ما في سورة الأحزاب أغراضا ولهجة مما فيه ذكر المنافقين واليهود ، فإن أصحاب رسول الله لم يكونوا على طريقة واحدة في ترتيب آي القرآن ولا في عدة سوره وتقسيم سوره كما تقدم في المقدمة الثامنة ولا في ضبط المنسوخ لفظه . كيف وقد أجمع حفاظ القرآن والخلفاء الأربعة وكافة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا الذين شذوا على أن القرآن هو الذي في المصحف وأجمعوا في عدد آيات القرآن على عدد قريب بعضه من بعض كما تقدم في المقدمة الثامنة .

وأما الخبر عن عائشة فهو أضعف سندا وأقرب تأويلا فإن صح عنها ، ولا إخاله ، فقد تحدثت عن شيء

نسخ من القرآن كان في سورة الأحزاب. وليس بعد إجماع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على مصحف عثمان مطلب لطالب. ولم يكن تعويلهم في مقدار القرآن وسوره إلا على حفظ الحفاظ. وقد افتقد زيد ابن ثابت آية من سورة الأحزاب لم يجدها فيما دفع إليه من صحف القرآن فلم يزل يسأل عنها حتى وجدها مع خزيمه بن ثابت الأنصاري وقد كان يسمع رسول الله يقرؤها ، فلما وجدها مع خزيمه لم يشك في لفظها الذي كان عرفه . وهي آية { من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه } إلى قوله { تبديلا } . وافتقد الآيتين من آخر سورة براءة فوجدها عند أبي خزيمه بن أوس المشتهر بكنيته . وبعد فخير أبي بن كعب خبر غريب لم يؤثر عن أحد من أصحاب رسول الله فنوقن بأنه دخله وهم من بعض رواته . وهو أيضا خبر آحاد لا ينتقض به إجماع الأمة على المقدار الموجود من هذه السورة متواترا . وفي الكشف : وأما ما يحكى أن تلك الزيادة التي رويت عن عائشة كانت مكتوبة في صحيفة في بيت عائشة فأكلتها الداجن ، أي الشاة ، فمن تأليفات الملاحدة والروافض ا هـ . ووضع هذا الخبر ظاهر مكشوف فإنه لو صدق هذا لكانت هذه الصحيفة قد هلكت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم أو بعده والصحابة متوافرون وحفاظ القرآن كثيرون فلو تلفت هذه الصحيفة لم يتلف ما فيها من صدور الحفاظ.

وكون القرآن قد تلاشى منه كثير هو أصل من أصول الروافض ليطعنوا به في الخلفاء الثلاثة ، والرافضة يزعمون أن القرآن مستودع عند الإمام المنتظر فهو الذي يأتي بالقرآن وقر بعير . وقد استوعب قولهم واستوفى إبطاله أبو بكر بن العربي في كتاب العواصم من القواصم. أغراض هذه السورة لكثير من آيات هذه السورة أسباب لنزولها ، وأكثرها نزل للرد على المنافقين أقوالا قصدوا بها أذى النبي صلى الله عليه وسلم. وأهم أغراضها : الرد عليهم قولهم لما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش بعد أن طلقها زيد بن حارثة فقالوا : تزوج محمد امرأة ابنه وهو ينهى الناس عن ذلك فأنزل الله تعالى إبطال التبني . وأن الحق في أحكام الله لأنه الخبير بالأعمال وهو الذي يقول الحق. وأن ولاية النبي صلى الله عليه وسلم للمؤمنين أقوى ولاية ، ولأزواجه حرمة الأمهات لهم ، وتلك ولاية من جعل الله فهي أقوى وأشد من ولاية الأرحام. وتحريض المؤمنين على التمسك بما شرع الله لهم لأنه أخذ العهد بذلك على جميع النبيين. والاعتبار بما أظهره الله من عنايته بنصر المؤمنين على أحزاب أعدائهم من الكفرة والمنافقين في وقعة الأحزاب ودفع الكيد

والثناء على صدق المؤمنين وثباتهم في الدفاع عن الدين. ونعمة الله عليهم بأن أعطاهم بلاد أهل الكتاب الذين ظاهروا الأحزاب .

وانتقل من ذلك إلى أحكام في معاشرّة أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وذكر فضلهن وفضل آل النبي صلى الله عليه وسلم وفضائل أهل الخير من المسلمين والمسلمات .
وتشريع في عدة المطلقة قبل البناء .
وما يسوغ لرسول الله صلى الله عليه وسلم من الأزواج . وحكم حجاب أمهات المؤمنين ولبسة المؤمنات إذا خرجن
وتهديد المنافقين على الإرجاف بالأخبار الكاذبة .
وختمت السورة بالتنويه بالشرائع الإلهية فكان ختامها من رد العجز على الصدر لقوله في أولها { واتبع ما أوحى إليك من ربك } ، وتخلل ذلك مستطردات من الأمر بالائتساء بالنبي صلى الله عليه وسلم .
وتحريض المؤمنين على ذكر الله وتنزيهه شكرا له على هديه . وتعظيم قدر النبي صلى الله عليه وسلم عند الله وفي الملأ الأعلى ، والأمر بالصلاة عليه والسلام .
ووعيد المنافقين الذين يأتون بما يؤذي الله ورسوله والمؤمنين .
والتحذير من التورط في ذلك كيلا يقعوا فيما وقع فيه الذين آذوا موسى عليه السلام .

1- (يَأْتِيهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا)

افتتاح السورة بخطاب النبي صلى الله عليه وسلم وندائه بوصفه مُؤذِنٌ بأن الأهم من سوق هذه السورة يتعلق بأحوال النبي صلى الله عليه وسلم وقد نودي فيها خمس مرات في افتتاح أغراض مختلفة من التشريع بعضها خاص به وبعضها يتعلق بغيره وله ملابسة له .

فالنداء الأول : لافتتاح غرض تحديد واجبات رسالته نحو ربه .

والنداء الثاني : لافتتاح غرض التنويه بمقام أزواجه واقتراه من مقامه .

والنداء الثالث : لافتتاح بيان تحديد تقلبات شؤون رسالته في معاملة الأمة .

والنداء الرابع : في طاعة غرض أحكام تزوجه وسيرته مع نسائه .

والنداء الخامس : في غرض تبليغه آداب النساء من أهل بيته ومن المؤمنات .

فهذا النداء الأول افتتح به الغرض الأصلي لبقية الأغراض وهو تحديد واجبات رسالته في تأدية مراد ربه تعالى على أكمل وجه دون أن يفسد عليه أعداء الدين أعماله ، وهو نظير النداء الذي في قوله { يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك } [المائدة : 67] الآية ، وقوله : { يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر } [المائدة : 41] الآيات .

ونداء النبي عليه الصلاة والسلام بوصف النبوءة دون اسمه العلم تشريف له بفضل هذا الوصف لُرباً بمقامه عن أن يخاطب بمثل ما يخاطب به غيره ولذلك لم يناد في القرآن بغير { يا أيها النبي } أو { يا أيها الرسول } [المائدة : 67] بخلاف الإخبار عنه فقد يجيء بهذا الوصف كقوله { يوم لا يُخزي الله النبي } [التحريم : 8] [وقال الرسول يا رب { [الفرقان : 30] قل الأنفال لله والرسول } [الأنفال : 1] { النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم } [الأحزاب : 6] ، ويجيء باسمه العلم كقوله { ما كان محمدٌ أباً أحد من رجالكم } [الأحزاب : 40] .

وقد يتعين إجراء اسمه العلم ليوصف بعده بالرسالة كقوله تعالى { محمد رسول الله } [الفتح : 29] وقوله { وما محمد إلا رسولٌ } [آل عمران : 144] . وتلك مقامات يقصد فيها تعليم الناس بأن صاحب ذلك الاسم هو رسول الله ، أو تلقين لهم بأن يسمّوه بذلك ويدعوه به ، فإن علم أسمائه من الإيمان لثلاً يلتبس بغيره ، ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لي خمسة أسماء : أنا محمد ، وأنا أحمد ، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر ، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي ، وأنا العاقب » تعليماً للأمة . وقد أنهى أبو بكر ابن العربي أسماء النبي صلى الله عليه وسلم إلى سبعة وستين وأنهاها السيوطي إلى ثلاثمائة . وذكر ابن العربي أن بعض الصوفية قال : أسماء النبي ألفاً اسم كما سيأتي عند قوله تعالى : { يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً } [الأحزاب : 45] .

والأمر للنبيء بتقوى الله توطئة للنهي عن اتباع الكافرين والمنافقين ليحصل من الحملتين قصر تقواه على التعلق

بالله دون غيره ، فإن معنى { لا تطع } مرادف معنى : لا تتَّقِ الكافرين والمنافقين ، فإن الطاعة تقوى ؛ فصار مجموع الجملتين مفيداً معنى : يأيها النبي لا تتق إلا الله ، فعدل عن صيغة القصر وهي أشهر في الكلام البليغ وأوجز إلى ذكر جملي أمر ونهي لقصد النص على أنه قصر إضافي أريد به أن لا يطع الكافرين والمنافقين لأنه لو اقتصر على أن يُقال : لا تتق إلا الله لما أصاحت إليه الأسماع إصاححة خاصة لأن تقوى النبي صلى الله عليه وسلم ربه أمر معلوم ، فسلك مسلك الإطناب لهذا ، كقول السموأل :
تَسِيلُ عَلَى حَدِّ الطُّبَاتِ نَفُوسَنَا ***
وليسَتْ عَلَى غَيْرِ الطُّبَاتِ تَسِيلُ
فجاء بجملي إثبات السيلاَن يقيّد ونفيه في غير ذلك القيد للنص على أنهم لا يكرهون سيلاَن دمائمهم على السيوف ولكنهم لا تسيل دماؤهم على غير السيوف .
فإن أصل صيغة القصر أنها مختصرة من جملي إثبات ونفي ، ولكون هذه الجملة كتكملة للتي قبلها عطفت عليها لاتحاد الغرض منهما . وقد تعين بهذا أن الأمر في قوله { اتَّقِ الله } والنهي في قوله { ولا تُطعِ الكافرين والمنافقين } مستعملان في طلب الاستمرار على ما هو ملازم له من تقوى الله ، فأشعر ذلك أن تشريعاً عظيماً سيلقى إليه لا يخلو من حرج عليه فيه وعلى بعض أمته ، وأنه سيلقى مطاعن الكافرين والمنافقين . وفائدة هذا الأمر والنهي التشهير لهم بأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل أقوالهم لئياسوا من ذلك لأنهم كانوا يدبرون مع المشركين المكاييد ويظهرون أنهم ينصحون النبي صلى الله عليه وسلم ويلحون عليه بالطلبات نصحاً تظاهراً بالإسلام .
والمراد بالكافرين المجاهرون بالكفر لأنه قوبل بالمنافقين ، فيحوز أن يكونوا المشركين كما هو غالب إطلاق هذا الوصف في القرآن والأنسب بما سيعقبه من قوله { مَا جَعَلَ اللهُ لِرِجْلِ مَنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ } [الأحزاب : 4] إلى آخر أحكام التبيّن ، والموافق لما روي في سبب نزولها على ضعف فيه سببها ؛ ويجوز أن يكونوا اليهود كما يقتضيه ما يروى في سبب النزول ، ولو حمل على ما يعمّ نوعي الكافرين المجاهرين لم يكن بعيداً .
والطاعة : العمل على ما يأمر به الغير أو يشير به لأجل إجابة مرغوبة . وماهيتها متفاوتة مقول عليها بالتشكيك ، ووقوع اسمها في سياق النهي يقتضي النهي عن كل ما يتحقق فيه أدنى ماهيتها ، مثل أن يعدل عن تزوج مُطلّقة متبناه لقول المنافقين : إن محمداً ينهى عن تزوج نساء الأبناء وتزوج زوج ابنه زيد بن حارثة ، وهو المعنى الذي جاء فيه قوله تعالى : { وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللهَ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ } [الأحزاب : 37] ، وقوله : { ولا تطع الكافرين والمنافقين ودع أذاهم } [الأحزاب : 48] عقب قضية امرأة زيد . ومثل نقض ما كان للمشركين من جعل الظهار موجباً مصير المظاهرة أمّا للمظاهر حراماً عليه قربانها أبداً ، ولذلك أُرذفت الجملة بجملة { إن الله كان عليمًا حكيمًا } تعليلاً للنهي .
والمعنى : أن الله حقيق بالطاعة له دون الكافرين والمنافقين لأنه عليم حكيم فلا يأمر إلا بما فيه الصلاح . ودخول { إن } على الجملة قائم مقام فاء التعليل ومغتنٍ غناءها على ما بُيّن في غير موضع ، وشاهده المشهور قول بشار :

بَكْرًا صَاحِبِيَّ قَبْلَ الْهَجِيرِ *** إِنَّ ذَاكَ النِّجَاحَ فِي التَّبْكِيرِ
وقد ذكر الواحدي في « أسباب النزول » والثعلبي والقشيري والماوردي في « تفاسيرهم » : أن قوله تعالى { ولا تُطع الكافرين والمنافقين } نزل بسبب أنه بعد وقعة أُحُد جاء إلى المدينة أبو سفيان بن حرب وعكرمة بن أبي جهل وأبو الأعور السُّلَمي عَمْرُو بن سفيان من قريش وأذن لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأمان في المدينة وأن ينزلوا عند عبد الله بن أبي ابن سلول ثم جاءوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مع عبد الله بن أبيٍّ ومعتب بن قُشير ، والجدد بن قيس ، وطمعة بن أبيرق فسألوا رسول الله أن يترك ذكر آلهة قريش ، فغضب المسلمون وهمَّ عُمَر بقتل النفر القرشيين ، فمنعه رسول الله لأنه كان أعطاهم الأمان ، فأمرهم أن يخرجوا من المدينة فنزلت هذه الآية ، أي : اتق الله في حفظ الأمان ولا تطع الكافرين وهم النفر القرشيون والمنافقين وهم عبد الله بن أبيٍّ ومن معه . وهذا الخبر لا سند له ولم يعرج عليه أهل النقد مثل الطبري وابن كثير .

2- (وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا)

هذا تمهيد لما يرد من الوحي في شأن أحكام التبيي وما يتصل بها ولذلك جيء بالفعل المضارع الصالح للاستقبال وجرّد من علامة الاستقبال لأنه قريب من زمن الحال . والمقصود من الأمر باتباعه أنه أمر باتباع خاص تأكيد للأمر العام باتباع الوحي . وفيه إيذان بأن ما سيوحي إليه قريباً هو ما يشق عليه وعلى المسلمين من إبطال حكم التبيي لأنهم ألفوه واستقر في عوائدهم وعاملوا المتبينين معاملة الأبناء الحق . ولذلك ذيلت جملة (واتبع ما أوحى إليك) بجملة (إن الله كان بما تعملون خبيراً) تعليلاً للأمر بالاتباع وتأنيساً به لأن الله خبير بما في عوائدكم ونفوسكم فإذا أبطل شيئاً من ذلك فإن إبطاله من تعلق العلم بلزوم تغييره فلا تترثوا في امتثال أمره في ذلك فجملة (إن الله كان بما تعملون خبيراً) في موقع العلة فلذلك فصلت لأن حرف التوكيد مغن غناء فاء التفرع كما مر آنفاً وفي أفراد الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم بقوله (واتبع) وجمعه بما يشمله وأمته في قوله (بما تعملون) إيماء إلى أن فيما سينزل من الوحي ما يشتمل على تكليف يشمل تغيير حالة كان النبي عليه الصلاة والسلام مشاركاً لبعض الأمة في التلبس بها وهو حكم التبيي إذ كان النبي متبنياً زيد بن حارثة من قبل بعثته . وقرأ الجمهور (بما تعملون) بقاء الخطاب على خطاب النبي صلى الله عليه وسلم والأمة لأن هذا الأمر أعلق بالأمة . وقرأ أبو عمرو وحده (بما يعملون) بالمشناة التحتية على الغيبة على أنه راجع للناس كلهم شامل للمسلمين والكافرين والمنافقين ليفيد مع تعليل الأمر بالاتباع تعريضاً بالمشركين والمنافقين بحاسبة الله إياهم على ما يبيتونه من الكيد وكناية عن إطلاع الله رسوله على ما يعلم منهم في هذا الشأن كما سيجيء (لكن لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرجفون في المدينة لنغرينك بهم) أي لنطلعنك على ما يكيدون به ونأذنك

بافتضاح

شأنهم

وهذا المعنى الحاصل من هذه القراءة لا يفوت في قراءة الجمهور بالخطاب لأن كل فريق من المخاطبين يأخذ حظه منه .

3- (وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا)

زيادة تمهيد وتوطئة للتلقي تكليف يتقرب منه أذى من المنافقين مثل قولهم : إن محمداً نهي عن تزوج نساء الأبناء وتزوج امرأة ابنه زيد بن حارثة ، وهو ما يشير إليه قوله تعالى : { وَدَعَّ أَدَاهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا } [الأحزاب : 48] ؛ فأمره بتقوى ربه دون غيره ، وأتبعه بالأمر باتباع وحيه ، وعززه بالأمر بما فيه تأييده وهو أن يفوض أموره إلى الله .
والتوكل : إسناد المرء مهمه وشأنه إلى من يتولى عمله وتقدم عند قوله تعالى : { فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ } في سورة آل عمران (159) .
والتوكل : الذي يسند إليه غيره أمره ، وتقدم عند قوله تعالى : { وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ } في سورة آل عمران (173) .
وقوله { وَكِيلًا } تمييز نسبة ، أي : كفى الله وكيلًا ، أي وكالته ، وتقدم نظيره في قوله : { وتوكل على الله وكفى بالله وكيلًا } في سورة النساء (81) .

4- (مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمْ اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكَ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ)

{ مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ }
استئناف ابتدائي ابتداءً المقدمة للغرض بعد التمهيد له بما قبله ، والمقدمة أخص من التمهيد لأنها تشتمل على ما يوضح المقصد بخلاف التمهيد ، فهذا مقدمة لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم باتباعه مما يوحى إليه وهو تشريع الاعتبار بحقائق الأشياء ومعانيها ، وأن مواهي الأمور لا تتغير بما يلصق بها من الأقوال المنافية للحقائق ، وأن تلك الملصقات بالحقائق هي التي تحجب العقول عن التفهم في الحقائق الحق ، وهي التي تزيئ على القلوب بتلبيس الأشياء .
وذكرها هنا نوعان من الحقائق :
أحدهما : من حقائق المعتقدات لأجل إقامة الشريعة على العقائد الصحيحة ، ونبذ الحقائق المصنوعة المخالفة للواقع لأن إصلاح التفكير هو مفتاح إصلاح العمل ، وهذا ما جعل تأصيله إبطال أن يكون الله جعل في خلق بعض الناس نظاماً لم يجعله في خلق غيرهم .
وثاني النوعين : من حقائق الأعمال لتقوم الشريعة على اعتبار مواهي الأعمال بما هي ثابتة عليه في نفس

الأمر إلا بالتوهم والادعاء . وهذا يرجع إلى قاعدة أن حقائق الأشياء ثابتة وهو ما أُشير إليه بقوله تعالى : { وما جعل أزواجكم اللائ تظَهَّرُون منهن أمهاتكم وما جعل أدياءكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق } ، أي : لا يقول الباطل مثل بعض أقوالكم من ذلك القبيل . والمقصود : التنبيه إلى بطلان أمور كان أهل الجاهلية قد زعموها وادَّعوها . وابتدىء من ذلك بما دليل بطلانه الحس والاختبار ليعلم من ذلك أن الذين اختلقوا مزاعم يشهد الحس بكذبها يهون عليهم اختلاق مزاعم فيها شُبُه وتلبيس للباطل في صورة الحق فيتلقى ذلك بالإذعان والامتثال .

والإشارة بقوله { ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه } إلى أكذوبة من تكاذيب الجاهلية كانوا يزعمون أن جميل بن معمر ويقال : ابن أسد بن حبيب الجُمحي الفهري وكان رجلاً داهية قوي الحفظ أن له قلبين يعملان ويتعاونان وكانوا يدَّعون دَا القلبين يريدون العقلين لأنهم كانوا يحسبون أن الإدراك بالقلب وأن القلب محل العقل . وقد غرّه ذلك أو تغارر به فكان لشدة كفره يقول : « إن في جوفي قلبين عمَل بكل واحد منهما عملاً أفضل من عمل محمد » . وسمّوا بزدي القلبين أيضاً عبد الله بن خطل التيمي ، وكان يسمى في الجاهلية عبد العزى وأسلم فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله ثم كفر وقتل صبراً يوم فتح مكة وهو الذي تعلق بأستار الكعبة فلم يعف عنه ، فنفت الآية زعمهم نفياً عاماً ، أي : ما جعل الله لأي رجل من الناس قلبين لا لجميل بن معمر ولا لابن خطل ، فوقع { رجل } وهو نكرة في سياق النفي يقتضي العموم ، ووقع فعل { جعل } في سياق النفي يقتضي العموم لأن الفعل في سياق النفي مثل النكرة في سياق النفي .

ودخول { من } على { قلبين } للتنصيص على عموم قلبين في جوف رجل فدلّت هذه العمومات الثلاثة على انتفاء كل فرد من أفراد الجعل لكل فرد مما يطلق عليه أنه قلبان ، عن كل رجل من الناس ، فدخل في العموم جميل بن معمر وغيره بحيث لا يدعى ذلك لأحد أياً كان . ولفظ { رجل } لا مفهوم له لأنه أُريد به الإنسان بناء على ما تعارفوه في مخاطبتهم من نوط الأحكام والأوصاف الإنسانية بالرجال جرياً على الغالب في الكلام ما عدا الأوصاف الخاصة بالنساء يعلم أيضاً أنه لا يدعى لامرأة أن لها قلبين بحكم فحوى الخطاب أو لحن الخطاب . والجعل المنفي هنا هو الجعل الجبلي ، أي : ما خلَق الله رجلاً بقلبين في جوفه وقد جعل إبطال هذا الزعم تمهيداً لإبطال ما تواضعوا عليه من جعل أحدٍ ابناً لمن ليس هو بابه ، ومن جعل امرأة أمّاً لمن هي ليست أمه بطريقة قياس التمثيل ، أي أن هؤلاء الذين يختلفون ما ليس في الخلقة لا يتورعون عن اختلاق ما هو من ذلك القبيل من الأبوة والأمومة ، وتفريعتهم كل اختلافهم جميع آثار الاختلاق ، فإن البنوة والأمومة صفتان من أحوال الخلقة وليستا مما يتواضع الناس عليه بالتعاقد مثل الولاء والحلف . فأما قوله تعالى { وأزواجه أمهاتهم } [الأحزاب : 6] فهو على معنى التشبيه في أحكام البرور وحرمة التزويج ؛ ألا ترى ما جاء في الحديث : " أن رسول الله لما خطب عائشة من أبي بكر قال له أبو بكر : يا

رسول الله إنما أنا أخوك ، فقال رسول الله : أنت أخي وهي لي حلال " أي أن الأخوة لا تتجاوز حالة المشابهة في النصيحة وحسن المعاشرة ولا تترتب عليها آثار الأخوة الجبلية لأن تلك آثار مرجعها إلى الخلقة فذلك معنى قوله « أنت أخي وهي لي حلال » .

والجوف : باطن الإنسان صدره وبطنه وهو مقر الأعضاء الرئيسية عدا الدماغ . وفائدة ذكر هذا الظرف زيادة تصوير المدلول عليه بالقلب وتجليه للسامع فإذا سمع ذلك كان أسرع إلى الاقتناع بإنكار احتواء الجوف على قلبين ، وذلك مثل قوله : { ولكن تعمى القلوب التي في الصدور } [الحج : 46] ونحوه من القيود المعلومة ؛ وإنما يكون التصريح بها تذكيراً بما هو معلوم وتجديداً لتصوره ، ومنه قوله تعالى : { وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه } وقد تقدم في سورة الأنعام (38) .

{ وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمْ اللَّائِي تَظْهَرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ } عطف إبطال ثان لبعض مزاعمهم وهو ما كان في الجاهلية أن الرجل إذا أراد فراق زوجته فراقاً لا رجعة فيه بحال يقول لها : « أنت علي كظهر أمي » هذه صيغته المعروفة عندهم ، فهي موجبة طلاق المرأة وحرمة تزوجها من بعد لأنها صارت أمّاً له ، وليس المقصود هنا تشريع إبطال آثار التحريم به لأن ذلك أبطل في سورة المجادلة وهي مما نزل قبل نزول سورة الأحزاب كما سيأتي ؛ ولكن المقصود أن يكون تمهيداً لتشريع إبطال التبني تنظيراً بين هذه الأوهام إلا أن هذا التمهيد الثاني أقرب إلى المقصود لأنه من الأحكام التشريعية .

و اللاء : اسم موصول لجماعة النساء فهو اسم جمع (التي) ، لأنه على غير قياس صيغ الجمع ، وفيه لغات : اللاء مكسور الهمزة أبداً بوزن الباب ، واللائي بوزن الداعي ، واللاء بوزن باب داخله عليه لام التعريف بدون ياء

وقرأ قالون عن نافع وقنبل عن ابن كثير وأبو جعفر { اللاء } بهمزة مكسورة غير مشبعة وهو لغة . وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف { واللائي } بياء بعد الهمزة بوزن الداعي ، وقرأ أبو عمرو والبرقي عن ابن كثير ويعقوب و { اللائي } بياء ساكنة بعد الألف بدلاً عن الهمزة وهو بدل سماعي ، قيل : وهي لغة قريش . وقرأ ورش بتسهيل الهمزة بين الهمزة والياء مع المد والقصر . وروي ذلك عن أبي عمرو والبرقي أيضاً .

وذكر الظهر في قولهم : أنت علي كظهر أمي ، تخييل للتشبيه المضمّر في النفس على طريقة الاستعارة المكنية إذ شبه زوجته حين يغشاها بالدابة حين يركبها ركبها ، وذكر الظهر تخيلاً كما ذكر أظفار المنية في بيت أبي ذؤيب الهذلي المعروف ، وسيأتي بيانه في أول تفسير سورة المجادلة .

وقولهم : أنت علي ، فيه مضاف محذوف دل عليه ما في المخاطبة من معنى الزوجية والتقدير : عَشْيَانُكَ ، وكلمة « علي » تؤذن بمعنى التحريم ، أي : أنت حرام علي ، فصارت الجملة بما لحقها من الحذف علامة على معنى التحريم الأبدي . ويعدى إلى اسم المرأة المراد تحريمها بحرف (من) الابتدائية لتضمينه معنى الانفصال

منها

فلما قال الله تعالى { اللَّائِي تُظْهَرُونَ مِنْهُنَّ } علم الناس أنه يعني قولهم : أنت علي كظهر أمي .

والمراد بالجعل المنفي في قوله { وما جعل أزواجكم اللائي تظاهرون منهن أمهاتكم } الجعل الخُلقي أيضاً كالذي في قوله : { ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه ، أي : ما خلقهن أمهاتكم إذ لسن كذلك في الواقع ، وذلك كناية عن انتفاء الأثر الشرعي الذي هو من آثار الجعل الخُلقي لأن الإسلام هو الفطرة التي فطر الله الناس عليها ، قال تعالى : { إن أمهاتهم إلا اللائ ولدنهم } [المجادلة : 2] وقد بسط الله ذلك في سورة المجادلة وبه نعلم أن سورة المجادلة هي التي ورد فيها إبطال الظهار وأحكام كفارته فنعلم أن آية سورة الأحزاب وردت بعد تقرير إبطال الظهار فيكون ذكره فيها تمهيداً لإبطال التَّبنيّ بشبه أن كليهما ترتيب آثار ترتيباً مصنوعاً باليد غير مبني على جعل إلهي . وهذا يوقنا بأن سورة الأحزاب نزلت بعد سورة المجادلة خلافاً لما درج عليه ابن الضريس وابن الحصار وما أسنده محمد بن الحارث بن أبيص عن جابر بن زيد مما هو مذكور في نوع المكي والمدني في نوع أول ما أنزل من كتاب « الإتيان » .

وقال السيوطي : في هذا الترتيب نظر . وسنذكر ذلك في تفسير سورة المجادلة إن شاء الله .

وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو { تَظَاهَرُونَ } بفتح التاء وتشديد الظاء مفتوحة دون ألف وتشديد الهاء مفتوحة . وقرأ حفص عن عاصم { تَظَاهَرُونَ } بضم التاء وفتح الظاء مخففة وألف وهاء مكسورة ، وقرأ حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم وخلف : { تَظَاهَرُونَ } بفتح التاء وفتح الظاء مخففة بعدها ألف وفتح الهاء .

{ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ }
هذا هو المقصود الذي وُطئ بالآيتين قبله ، ولذلك أسهب الكلام بعده بتفاصيل التشريع فيه . وعظفت هاته الجملة على اللتين قبلها لاشتراك ثلاثتها في أنها نفت مزاعم لا حقائق لها .

والقول في المراد من قوله : { ما جعل } كالقول في نظيره من قوله { وما جعل أزواجكم اللائي تظاهرون منهن أمهاتكم } . والمعنى : أنكم تنسبون الأديعاء أبناء فتقولون للدعيّ : هو ابن فلان ، للذي تبناه ، وتجعلون له جميع ما للأبناء .

والأديعاء : جمع دَعِيَّ بوزن فَعِيل بمعنى مفعول مشتقاً من مادة الادّعاء ، والادّعاء : زعم الزاعم الشيء حقاً له من مال أو نسب أو نحو ذلك بصدق أو كذب ، وغلب وصف الدعيّ على المدّعي أنه ابن لمن يُتحقق أنه ليس أباً له ؛ فمن ادعى أنه ابن لمن يحتمل أنه أب له فذلك هو اللحيق أو المستلحق ، فالدعي لم يجعله الله ابناً لمن ادّعه للعلم بأنه ليس أباً له ، وأما المستلحق فقد جعله الله ابناً لمن استلحقه بحكم استلحاقه مع إمكان أبوته له . وجمع على أفْعلاء لأنه معتل اللام فلا يجمع على فَعْلَى ، والأصح أن أفْعلاء يطرد في جمع فَعِيل المعتل اللام سواء كان بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول .

نزلت هذه الآية في إبطال التَّبنيّ ، أي : إبطال ترتيب آثار البنوة الحقيقية من الإرث ، وتحريم القرابة ، وتحريم الصهر ، وكانوا في الجاهلية يجعلون للمتَّبنيّ أحكام البنوة كلها ، وكان من أشهر المتَّبنيّين في عهد الجاهلية زيد بن حارثة تبناه النبي صلى الله عليه وسلم وعامر بن ربيعة تبناه الخطاب أبو عُمر بن الخطاب ، وسالم تبناه أبو حذيفة ، والمقداد بن عمرو تبناه الأسود بن عبد يغوث ، فكان كل واحد من هؤلاء الأربعة يدعى ابناً

للذي تبناه

وزيد بن حارثة الذي نزلت الآية في شأنه كان غريباً من بني كلب من وبرة ، من أهل الشام ، وكان أبوه حارثة توفي وترك ابنه جبلة وزيداً فبقيا في حجر جدهما ، ثم جاء عمهما فطلبا من الجد كفالتهما فأعطاها جبلة وبقي زيد عنده فأغارت على الحي خيل من تامة فأصاب زيداً فأخذ جدّه يبحث عن مصيره ، وقال أبيتاً منها :

بكيت على زيد ولم أدر ما فعل *** أحيي فيرجى أم أتى دونه الأجل
وأنه علم أن زيداً بمكة وأن الذين سبوه باعوه بمكة فابتاعه حكيم بن حزام بن خويلد فوهبه لعمته خديجة بنت خويلد زوج النبي صلى الله عليه وسلم فوهبته خديجة للنبي صلى الله عليه وسلم فأقام عنده زمناً ثم جاء جده وعمه يرغبان في فدائه فأبى الفداء واختار البقاء على الرق عند النبي صلى الله عليه وسلم فحينئذ أشهد النبي قريشاً أن زيداً ابنه يرث أحدهما الآخر فرضي أبوه وعمه وانصرفا فأصبح يُدعى : زيد بن محمد ، وذلك قبل البعثة .

وقتل زيد في غزوة مؤتة من أرض الشام سنة ثمان من الهجرة .
{ دَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ }
استئناف اعتراضى بين التمهيد والمقصود من التشريع وهو فذلكة كما تقدم من الجمل الثلاث التي نفت جعلهم ما ليس بواقع واقعاً ، ولذلك فصلت الجملة لأنها تنزل منزلة البيان بالتحصيل لما قبلها .
والإشارة إلى المذكور ضمناً من الكلام المتقدم ، وهو ما نفي أن يكون الله جعله من وجود قلبين لرجل ، ومن كون الزوجة المظاهر منها أمماً لمن ظاهر منها ، ومن كون الأدعياء أبناء للذين تبنوهم . وإذ قد كانت تلك المنفيات الثلاثة ناشئة عن أقوال قالوها صح الإخبار عن الأمور المشار إليها بأنها أقوال باعتبار أن المراد أنها أقوال فحسب ليس لمدلولاتها حقائق خارجية تطابقها كما تطابق النسب الكلامية الصادقة النسب الخارجية ، وإلا فلا جدوى في الإخبار عن تلك المقالات بأنها قول بالأفواه .
ولإفادة هذا المعنى قيّد بقوله { بأفواهكم } فإنه من المعلوم أن القول إنما هو بالأفواه فكان ذكر { بأفواهكم } مع العلم به مشيراً إلى أنه قول لا تتجاوز دلالاته الأفواه إلى الواقع ونفس الأمر فليس له من أنواع الوجود إلا الوجود في اللسان والوجود في الأذهان دون الوجود في العيان ، ونظير هذا قوله تعالى : { كلا إنها كلمة هو قائلها } [المؤمنون : 100] أي : لا تتجاوز ذلك الحد ، أي : لا يتحقق مضمونها في الخارج وهو الإرجاع إلى الدنيا في قول الكافر : { رب ارجعون لعليّ أعلم صالحاً فيما تركت } [المؤمنون : 99 100] ، فعلم من تقييده { بأفواهكم } أنه قول كاذب لا يطابق الواقع وزاده تصريحاً بقوله { والله يقول الحق } فأوماً إلى أن قولهم ذلك قول كاذب . ولهذا عطف عليه جملة { والله يقول الحق } لأنه داخل في الفذلكة لما تقدم من قوله { ما جعل الله } الخ . فمعنى كونها أقوالاً : أن ناساً يقولون : جميل له قلبان ، وناساً يقولون لأزواجهم : أنت كظهر أمي ، وناساً يقولون للدعي : فلان ابن فلان ، يريدون من تبناه .

وانتصب { الحق } على أنه صفة لمصدر محذوف مفعول به ل { يقول . } تقديره : الكلام الحق ، لأن فعل القول لا ينصب إلا الجمل أو ما هو في معنى الجملة نحو { إنها كلمةٌ هو قائلها } [المؤمنون : 100] ، فالهاء المضاف إليها (قائل) عائدة إلى { كلمة } وهي مفعول أضيف إليها . وفي الإخبار عن اسم الجلالة وضميره بالمسندَيْنِ الفعليَيْنِ إفادة قصر القلب ، أي : هو يقول الحق لا الذين وضعوا لكم تلك المزاعم ، وهو يهدي السبيل لا الذين أضلوا الناس بالأوهام .

ولما كان الفعلان متعديين استفيد من قصرهما قصرُ معموليهما بالقرينة ، ثم لما كان قول الله في المواضع الثلاثة هو الحق والسبيل كان كناية عن كون ضده باطلاً ومجهلة . فالمعنى : وهم لا يقولون الحق ولا يهدون السبيل .

و { السبيل } : الطريق السابلة الواضحة ، أي : الواضح أنها مطروقة فهي مأمونة الإبلاغ إلى غاية السائر فيها . وإذا تقرر أن تلك المزاعم الثلاثة لا تعدو أن تكون ألفاظاً ساذجة لا تحقق لدلولاتها في الخارج اقتضى ذلك انتفاء الأمرين اللذين جعلنا توطئة وتمهيداً للمقصود وانتفاء الأمر الثالث المقصود وهو التبني ، فاشترك التمهيد والمقصود في انتفاء الحقيقة ، وهو أتم في التسوية بين المقصود والتمهيد .

وهذا كله زيادة تحريض على تلقي أمر الله بالقبول والامتثال ونبذ ما خالفه .